

Distr.: General
10 January 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة من ممثلي في المجلس الدولي للمشورة والرصد الخاص بالعراق توجز أنشطة المجلس في عام ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من ممثله في المجلس الدولي للمشورة والرصد

بصفتي ممثلكم في المجلس الدولي للمشورة والرصد الخاص بالعراق، يسرني أن أقدم إليكم عرضاً موجزاً عن أنشطة المجلس خلال عام ٢٠٠٤.

أعددت أنا وزملائي في المجلس تقريراً عن العمليات التي قمنا بها منذ إنشاء المجلس حتى إتمام عمليات مراجعة حسابات الفترة التي كانت فيها سلطة التحالف المؤقتة تتولى المسؤولية عن صندوق التنمية للعراق. وأصدر التقرير في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ونشر، على غرار وثائق المجلس كافة، في موقع المجلس على شبكة الإنترنت ليطلع عليه أكبر عدد ممكن من الناس. وأصدر بلاغ صحفي يعلن أن التقرير متاح للاطلاع عليه. ويقدم التقرير تعليقات المجلس واستنتاجاته بشأن مراجعات حسابات مبيعات صادرات النفط وعمليات صندوق التنمية للعراق في الفترة الممتدة حتى موعد نقل السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة. وأرفق طيه نسخة لتيسير الرجوع إليها.

واجتمع المجلس تسع مرات في عام ٢٠٠٤. وأقر تعيين محاسبين عامين مستقلين لمراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق ومبيعات صادرات النفط العراقي. وكفل امتثال مراجع الحسابات الخارجي للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات في عمله. وتلقى المجلس بصورة منتظمة إحاطات بشأن التقدم المحرز في عمليات مراجعة الحسابات.

وقدم مراجع الحسابات الخارجي تقارير تغطي الفترة الممتدة من الإنشاء حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وخلص المجلس إلى أن مراجعات الحسابات قد تمت وفقاً للاختصاصات المتفق عليها والمعايير المناسبة.

وخلصت شركة مراجعة الحسابات إلى أن كل عوائد النفط المعروفة، والأصول المحمّدة المبلغ عنها، والتحويلات المضطّلع بها من برنامج النفط مقابل الغذاء معللة بطريقة مضبوطة وشفافة في صندوق التنمية للعراق. وفي الوقت ذاته، يعتقد المجلس، استناداً إلى استعراض لتقارير مراجعة الحسابات، أن إجراءات المراقبة لم تكن تكفي لتؤكد على نحو معقول (أ) تمام مبيعات صادرات البترول والمنتجات البترولية و (ب) إنفاق كافة الأموال المصروفة من الصندوق على الأغراض المتوخاة. ومن بين النتائج ذات الأولوية التي توصلت إليها تقارير مراجعة الحسابات ما يلي:

- وجود مواطن ضعف في إجراءات مراقبة استخراج النفط، بما في ذلك عدم توافر آليات للقياس، الأمر الذي حدا بشركة مراجعة الحسابات إلى إبداء تحفظ على بيانات الصندوق المتعلقة بالإيرادات والمدفوعات النقدية؛

- ووجود مواطن ضعف في إجراءات الرقابة في إدارة الموارد التي تتولى سلطة التحالف المؤقتة تديرها، ومنها عدم كفاية نظم حفظ السجلات ونظم المحاسبة وعدم تكافؤ تطبيق الإجراءات التعاقدية المتفق عليها؛

- وعدم كفاية إجراءات المراقبة في الوزارات العراقية المختصة بالإنفاق، بما في ذلك انعدام إجراءات المطابقة، وعدم كفاية سجلات الرواتب، والانحراف عن الإجراءات المتعلقة بتقديم العطاءات، وعدم كفاية إجراءات رصد العقود التي تضطلع بها سلطة التحالف المؤقتة فيما يتصل بالمدفوعات التي تتم باسم الوزارات العراقية.

وقد قدمت تقارير مراجعة الحسابات إلى مجلس الوزراء العراقي وسلطة التحالف المؤقتة. وتقتضي كل مواطن الضعف المتصلة بالمراقبة المشار إليها في تقارير مراجعة الحسابات الاهتمام والمتابعة. وينبغي، على سبيل الأولوية، تحسين نظم الإبلاغ المالي والمراقبة المالية في الوزارات العراقية الرئيسية المعنية بصرف الأموال، بما في ذلك المؤسسة الحكومية العراقية لتسويق النفط، وفي الحكومات المحلية للتغلب على مواطن الضعف المحددة في مجال المراقبة، وينبغي تعزيز إجراءات المراقبة الخاصة باستخراج النفط باعتباره المصدر الرئيسي للإيرادات العراقية.

ويمكن الإطلاع على هذه التقارير على موقع المجلس على شبكة الإنترنت.

وفي الاجتماع الأخير المعقود في كانون الأول/ديسمبر، قدمت الحكومة العراقية إلى المجلس نتيجة استعراضها للعطاءات الخاصة بترشيح وتعيين مراجع خارجي لحسابات صندوق التنمية للعراق في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأبدى المجلس ارتياحه لإجراء عملية الاستعراض والاختيار حسب الأصول وأيد توصية الحكومة بتعيين شركة KPMG مراجعاً خارجياً للحسابات. وسينتدب ١٥ مراجعاً للحسابات من المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات في العراق لمساعدة شركة KPMG في مراجعة الحسابات وبالتالي تيسير عملية الانتقال حينما ينتهي وجود المجلس ويتولى المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات مهامه.

وتلقى المجلس ستة تقارير خاصة بمراجعة الحسابات أعدتها وكالة مراجعة حسابات عقود الدفاع بالولايات المتحدة بشأن العقود الوحيدة المصدر. وقد كان المجلس طلب تقديمها في وقت سابق.

ووافق المجلس على اختصاصات اقترحتها حكومة الولايات المتحدة لإجراء مراجعة خاصة لحسابات العقود الوحيدة المصدر المستخدمة لأموال صندوق التنمية للعراق، وسيضطلع بها مراجع مستقل للحسابات. ويتوقع أن تتم مراجعة الحسابات التي ستغطي الفترة الممتدة حتى حل سلطة التحالف المؤقتة بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وأن يتم تعميمها. وستعمل مراجعة الحسابات على (أ) تحديد العقود الممنوحة دون اللجوء إلى إجراءات العطاءات التنافسية التي استخدمت أموال صندوق التنمية للعراق، و (ب) إيجاز نتائج عمليات مراجعة حسابات العقود التي سبق أن قامت بها مختلف وكالات مراجعة الحسابات التابعة لحكومة الولايات المتحدة، و (ج) تنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات بالنسبة للعقود الممنوحة دون اللجوء إلى إجراءات العطاءات التنافسية التي لم تكن موضع مراجعة حسابات.

(توقيع) جان - بيير هالبواكس

ممثل الأمين العام

في المجلس الدولي للمشورة والرصد